السلام، في حين انتقدته أوساط اليسار الاكثر حمائمية، بسبب مطالبته بمناطق أكثر من اللازم. وبذلك يمكن القول ان قادة حزب العمل لم يتخذوا قراراً واضحاً حول مستقبل الاراضي المحتلة. أما اليمين، صاحب فكرة «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، فقد تخلّى عن مواقفه الايديولوجية، واتبع، بعد استلامه الحكم العام ١٩٧٧، سياسة أكثر واقعية؛ ولم يفعل ما كان يفرضه التوالي المنطقي ان يفعله، أي ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل. بل ان مناحيم بيغن «اعترف، بخطيده في كامب ديفيد، بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»[٢٤]. ولا يزال الموقف الاسرائيلي الرسمي، ممثلاً بالحزبين الكبيرين الليكود والمعراخ، موحّداً حول «لاءات» ثلاثة فيما يتعلق بمستقبل الاراضي المحتلة، هي: ١ ـ لا للانسحاب الكامل من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧؛ ٢ ـ لا للتفاوض مع م.ت.ف. ٣ ـ لا للدولة الفلسطينية المستقلة. ويوجد الى جانب هذا التيار المركزي، يميناً ويساراً، موقف أحزاب وتيارات غير مقررة في السياسة الاسرائيلية.

على أي حال، لقد فرضت الانتفاضة على الاسرائيليين التفكير من جديد، للتخلّص من «فخ» الانتفاضة، من جهة، وللمحافظة على طابع الدولة اليهودية واستمرار وجودها، من الجهة الأخرى. والاسرائيليون الذين نقصدهم ليسوا تلك الفئة من السياسيين التي تُخضِع مواقفها السياسية لاعتبارات الصراع الحزبي والمصالح الانتخابية، وانما تلك الشريحة من أصحاب الرأي والاكاديميين التي تسبق السياسيين في استشفاف آفاق المستقبل، وتجري تقويماً دقيقاً للاحتمالات المتوقعة، بناء على دراسات علمية، ومعطيات ملموسة. ومهما تكن اشكال الخيارات التي يناقشها أصحاب الرأي من الاسرائيليين للخروج من مأزق الانتفاضة وآثارها المختلفة على اسرائيل، فانها، جميعاً، تصطدم بمحاذير عديدة، وذات ابعاد استراتيجية بعيدة الاثر في مستقبل الدولة العبرية؛ وهي تتمحور في مفصلين رئيسين، يتعلق الأول في أهمية اراضي الضفة الغربية للأمن الاسرائيلي، ويرتبط الثاني بالعامل الديمغرافي وتأثيره في مستقبل الطابع اليهودي لدولة اسرائيل.

اولاً: الضفة الغربية والأمن الاسرائيلي

يرتبط موضوع أهمية الضفة الغربية للأمن الاسرائيلي بصلب الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية التي تقول بأن اسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً كافياً للدفاع عن بنيتها الاساسية، ولتأمين مناورة قواتها في حالتي الهجوم والدفاع، وتعبئة قوات الاحتياط لديها في الوقت المناسب. وقد فرضت الانتفاضة على كبار العسكريين والاكاديميين الاسرائيليين اعادة تقويم مدى أهمية وجود عمق استراتيجي للدفاع مع وجود أنظمة سلاح متطوّرة، ووجود أكثر من مليون ونصف المليون من السكان المعادين لاسرائيل في الاراضي المحتلة. ويختلف الاسرائيليون، وتتباين مواقفهم، حول المسألة. ففي حين لا يرى بعضهم وجود أهمية كبرى للأرض من اجل الدفاع، يتمسّك آخرون برأي معاكس، على الرغم من المخاطر الناجمة عن استمرار الاحتلال.

ويسأل اصحاب الرأي الأول، هل تبقى للأرض أهمية في الدفاع في عصر الصواريخ بعيدة المدى والاسلحة المتطوّرة وأجهزة الانذار والاستطلاع الالكترونية ؟ وهل عرض ٨٠ كيلومتراً للضفة الغربية يحل مشكلة العمق الاستراتيجي لاسرائيل ؟ اذ ان الاحتفاظ بالأرض يعني وجود عدد كبير من السكان المعادين، والذين سوف «يستمرون بموجات من الانتفاضات الأخرى، حيث ستنزلق اسرائيل الى حرب أهلية تشمل عرب اسرائيل أيضاً، او اننا سنواجه انتفاضة أخرى أكثر خطراً من صواريخ أرض ـ أرض»[٢٥]. ويحتمل ان تتطوّر المسألة الديمغرافية، الناتجة عن الاحتفاظ بالمناطق